

الاربع قوله لدلالة المقطع على لاقطه والاربع على موثر  
فانه يدل على دلالة شغلته غير لفظية فاللفظية  
فما ن لفظية وغيرها وكنت انك ما نضمه قوله  
على لاقطه لم يتنازل كغيره من وراحد لان هذا  
الشيء ليس ضروريا في تحقق الدلالة العقلية  
قوله كدلالة الابن والخبرة كجزء غير لفظية  
قوله ووضعية ان توقف الفهم على الوضع والامتناع  
سعد قوله وهي لا تعرف هذه دون غيرها الا كما  
المرادة هنا وكتب انك ما نضمه قوله وهي كون  
اللفظ اقوالها هره حصرا الوضعية في اللفظية  
وظاهره انك بهذا المعنى الذي ضمها به نعم  
دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وظاهره ان  
تلك الالتزام متساوية فلا يجمع بعضها مع بعض قوله  
وفيه نظرا على قوله بحيث متى اطلق ضم اوفال  
السعد في شرح التسمية والوضع اي الوضعية  
المطلق تعين الشيء ليدل على شيء اخر من غير قرينة  
والمقصود بانظره في الدلالة اللفظية الوضعية  
وعرفها بضم المعنى من اللفظ بالتسمية الامن  
هو كما لم يوضع فيها يتوقف على العلم بالوضع  
وبه يخرج الدلالة الطبيعية كدلالة افعال الوضع  
والفعلية كدلالة اللفظية في وجود الدلالة  
انها فتأمل قوله من غير قرينة فانه يدل بالقرينة  
وقد صرح في ذلك الشرح نفسه بان الحجاز بك  
بالمطابقة على معنى الحجازي فانه اذا المراد بالوجه  
في تعريف الدلالة اعم من الجزئي التضمني كما في  
المفردات والكلبي النوعي كما في المركبات والآه  
لثبوت المركبات ظاهرة في الالتزام والحجاز  
موضوع بآراء معنى الحجازي بالنوع على ما تقر  
في موضعه فدلالة التسمية بالمطابقة لا تهاد لالة

نظام

على ما وضع له بالنوع انما المقصود من ذلك ما فيه  
مع فراجه ما في المطول ومنها قصد السيد وغيره قوله  
وهي المراد هنا بقرينة جعل الدال ومثل اللفظ  
وتشديده بالوضع قوله ولما كانت الدلالة اقوال  
التي مرادها ليس المراد بها الدلالة السابقة في قوله  
والدلالة كون الشيء فان تلك اعم من اللفظية كما اخبر  
قوله بل منها وبقي السمع مع قد يقال لو كان الاستدلال  
كذلك لتوقف الدلالة على السمع لان التسمية  
توقف على طرفها تامه وانصب الدلالة السابقة  
المطلقة لا تستلزم تلك التسمية قوله بذلك اي بالامتناع  
اي اللفظ كما قاله فيما سبق وهي كون اللفظ بحيث  
اي قوله منه اي من اللفظ قوله فانه اي السمع مع قوله  
المراد ان المعنى قوله واقره قوله اي المصير ان  
المطابقة مفعول اقره قوله لا تستلزم التضمن  
اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود  
التضمن فقد توجد ولا تضمن وتفاعل تستلزم هو  
الملزوم قوله ولذا لا تستلزم ان المطابقة وهذه  
الصورة لا تفر من المتين بل من اقامة الشر قوله  
واما التضمن والالتزام فتستلزمان المطابقة فمفرد  
تعني لا يوجد ان الامور لا يمتد بها ان دائما وكما بان  
فهي من حيث انه تابع اي طارفة لكونها بها وبشرط  
كونها بها لا يوجد بدون المتنوع فهي لا يوجد ان  
بدون المطابقة وهذا يعني الكلام بين التضمن  
والالتزام قوله السعد في شرح التسمية ولما  
ذكرنا في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعا  
وتعينا يجوز ان توجد ما هي مركبة ليس لها لازم  
تتبع فبذلك اللفظ على جزئية تضمنها والالتزام واما  
ما ذكره المصنف في التمام من ان التضمن يستلزم الالتزام  
لان تصور الماهية المركبة تستلزم تصور اجزائها مركبة

Copyrighted material